

بحث بعنوان :

” قرار الايجار كمصدر تمويل المشروعات:

دراسة ميدانية ”

أ.م.د. سالم صلال راهي الحسناوي

جامعة القادسية – كلية الادارة والاقتصاد

العلوم المالية والمصرفية

المستخلص :

شهدت هذه التقنية الحديثة لتمويل الاستثمارات ، المتمثلة بالايجار ، اهتماماً واسعاً في الدول المصنعة نظراً لما تتسم به من مرونة ، فضلاً عن تكاليفها المنخفضة في أغلب الأحيان فتجعل منها بديلاً ينافس طرق التمويل الأخرى وخاصة التقليدية منها . ويلاحظ في هذا المجال إنّ الدول النامية ولاسيما العربية منها في أغلبها ما زالت متأخرة نسبياً في تطبيق هذا النوع من التمويل ؛ فشركات الايجار ما زالت قليلة جداً بالمقارنة مع الدول المصنّعة بسبب سيطرة الطرق التقليدية في التمويل على المؤسسات المالية ، وعدم قبولها بالمخاطرة في مجالات جديدة للتمويل ، ونقص الاحتراف في المجال المالي والمصرفي ومن ثم التهرب نسبياً من المشاركة الفعالة في التنمية الاقتصادية ؛ لذا انصب اهتمام هذه الدراسة على دراسة قرار الايجار في البيئة العراقية بوصفه مصدراً لتمويل المشروعات للتعرف على مدى رغبة المشروعات العراقية وقدرتها في ممارسة نشاط الايجار ، وكذلك رغبة المصارف العراقية وقدرتها في تمويل مشروعات الايجار ، على وفق فرضيات الدراسة باستعمال نموذجي استبيان وفقاً لمقياس " ليكرت الخماسي " ، وجّه النموذج الأول إلى المشروعات العراقية ، بوصفها مستأجرة ، والبالغة (٥٠) مشروعاً ، فيما وجّه النموذج الثاني إلى فروع المصارف العراقية ، بوصفها مؤجرة ، والبالغة (٤٠) فرعاً مصرفياً وخلصت الدراسة إلى النتائج الآتية :

(١) رغبة المشروعات العراقية وقدرتها في ممارسة نشاط الايجار ، فضلاً عن وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين دراية المشروع وإمامه بنشاط الايجار ، ومرونة عملية الايجار ، وتعهدات المشروع المستأجر مقابل تمويل أصوله من جهة ، وبين رغبة المشروعات وقدرتها في ممارسة نشاط الايجار من جهة أخرى .

(٢) رغبة فروع المصارف العراقية وقدرتها في تقديم التمويل لمشروعات الايجار ، فضلاً عن وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين دراية المصارف العراقية وإمامها بنشاط الايجار ، ومرونة عملية الايجار ، والإجراءات والقوانين المصرفية ، وتعهدات المشروع المستأجر تجاه المصرف في تمويل أصوله ، من جهة ، وبين رغبة المصارف العراقية وقدرتها في تقديم التمويل لمشروعات الايجار من جهة أخرى .

Abstract

The Leasing Decision As A source Of Financing Of Iraqi Enterprises : An empirical Study

This kind of finance is the most adequate, and prominent approach in satisfying the demands of economic units, fostering their production and processing them without incurring additional burdens into the enterprise. Leasing also represents the peak of legal development in designing finance techniques that ensure all capitalistic assets without having to incur the entire value or required cost.

This study focuses on leasing decision as a source of financing enterprises to know the range of the Iraqi enterprises want and ability in practice leasing activity and Iraqi banks branches want and ability in financing of leasing, according to the hypothesis using two questionnaires models following " Likert Scale " , the first model presented to 50 enterprises as lessee and 40 banks as lessor.

The study concluded that:

- 1) Iraqi enterprises have desire to use leasing, and there is statistically meaningful relation between the desire of these enterprises to use leasing as a financing method and the following factors: enterprise knowledge of leasing activity , flexible provisions of leasing decision , the nature of collateral asked by lessee .
- 2) Iraqi banks have desire of providing financing through leasing , and there is statistically meaningful relation between the desire of these banks to provide financing through leasing and the following factors:

knowledge of leasing activity , existence of lessor companies, flexible provisions of leasing , laws and procedures of banks , the nature of collateral asked by lessee .

المقدمة :

مست هذه التقنية المالية في بدايتها بعض الأنشطة في مجال الطيران ، ثم أخذت تتسع بعدها لتمتد إلى جميع القطاعات الاقتصادية ، فقد كان لها دور كبير في تنمية نشاطات متعددة في الولايات المتحدة الأمريكية ودول المجموعة الأوربية وكذلك في اليابان ؛ لذا تعد الركيزة الأساسية لكل نمو اقتصادي ومن ثم زيادة الدخل الوطني وخلق فرص عمل جديدة وتحسين مستوى المعيشة للمجتمع . وهذا الاستثمار يحتاج إلى أموال لتحقيقه ومن أهم وسائل تحقيقه ، الذي يعد من أهم التطورات البارزة في تمويل قطاع الأعمال هو اتجاه أنشطة شركات التمويل نحو الإيجار . فالتوسع والنمو في استعمال التمويل بالإيجار ما هو إلا انعكاس للجهود المبذولة في مجال تمويل الأعمال بواسطة شركات التمويل ، وذلك لتمويل تأجير الأصول .

ولتحقيق أهداف الدراسة فقد جاءت لتسليط الضوء على هذا المصدر التمويلي المهم عبر أربعة مباحث ، بحث الأول منهجية الدراسة من خلال أهمية وأهداف ومشكلة الدراسة وفرضياتها ، فيما ركز المبحث الثاني على المرتكزات النظرية لمفهوم المشروعات وقرار الإيجار، وتناول الثالث الإطار التطبيقي للدراسة فقد ركز على تحليل العوامل المؤثرة على فاعلية قرار الإيجار بوصفه مصدر تمويل المشروعات ، من خلال الدراسة الميدانية للمشروعات والمصارف العراقية. وقد خصص المبحث الرابع للاستنتاجات والتوصيات التي تم التوصل إليها في هذه الدراسة

المبحث الأول : منهجية الدراسة

يتناول هذا المبحث منهجية الدراسة على وفق التبويب الآتي :

١) أهمية الدراسة :

يمثل الايجار طرحاً تمويلياً جديداً في السوق العراقية وعند استعماله من قبل المشروعات العراقية ، فإنه سيشجع على تحسين وسائل الإنتاج وتحديثها حتى تواكب التطورات التكنولوجية ، وتحديث وسائل الإنتاج يؤدي إلى تخفيض كلفة الإنتاج وتحسين نوعية المنتجات ومن ثم زيادة الناتج المحلي ومنافسة المنتجات المستوردة ومن ثم انعكاساته الايجابية على كل الاقتصاد ، إن بلداً مثل العراق يكون خارجاً من مرحلة الانكماش والركود الاقتصادي إلى مرحلة يسعى فيها إلى تطبيق سياسة اقتصادية منفتحة والاعتماد على الاقتصاد الحر ، فضلاً عن مرحلة الاعمار التي يشهدها العراق وما تحتاج إليه من رؤوس أموال أجنبية ضخمة ، كلها تجعل هذا البلد يحتاج إلى أنواع مختلفة من الاستثمار والتمويل وهو ما يتوفر في عملية الايجار الذي يؤدي إلى فتح قنوات جديدة لتوظيف الأموال المدخرة بصورة تؤدي في النهاية إلى تنمية الاقتصاد الوطني فضلاً عن الإسهام في إيجاد المزيد من فرص العمل بشكل عام والقضاء على البطالة والتخفيف من آثارها

ولايزال موضوع الايجار مصدراً لتمويل المشروعات يشغل بال الباحثين في الدول المتقدمة إلى يومنا هذا ويكون منطلق دراساتهم المتعددة وهذا ناتج من الاهتمام بالايجار دولياً بالاعتماد على مؤسسات التمويل الدولية وإصدارها العديد من القوانين والتعديلات التي تنظم عمل الايجار ومعالجته المحاسبية وكيفية الإفصاح عنه ، الصادرة عن هيئات عالمية معترف بها ، كالمعيار المحاسبي الدولي (IAS 17) والمعيار المحاسبي المالي الأمريكي (AFAS 13) والمعيار المحاسبي البريطاني (SSAP 21) .

٢) أهداف الدراسة :

تهدف الدراسة إلى الوقوف على الدور الذي يلعبه الايجار في الاستثمار والتمويل وأهميته لجميع القطاعات الاقتصادية ، بشكل يؤثر على رغبة تلك القطاعات في دراسته بشكل مستفيض ويمكنها من ممارسة الايجار ، وإمكانية تطبيقه بين المشروعات والمصارف العراقية . فضلاً عن إدراك المكونات الرئيسية للبيئة التي تشجع على تطوير قطاع الايجار ، ومنها :

* حداثة التشريعات في معظم البلدان العربية ، واقتصادها على نشرات توضيحية لتنظيم نشاط الايجار في بعضها الآخر ومنها سوريا مثلاً ، وانعدامها في دول أخرى ومنها العراق .

* محدودية التعامل مع قرار الايجار كونه من القرارات الحديثة على الساحة المالية العالمية بشكل عام والعربية ومنها العراق بشكل خاص .

كذلك الوقوف على آلية عمل هذا النمط التمويلي الجديد ودراسة النتائج التي تتعلق به من الناحية المالية وأثرها في ميزانية الشركات ، والناحية الاقتصادية و أثرها في عملية إتخاذ القرار بالشراء أو التمويل في منشآت الأعمال التي تسهم في تحقيق التوازن بين السيولة والربح الناجم عن الاستثمار الذي يعد معياراً لقياس أداء الاستثمار في تحقيق أهدافه .

٣) مشكلة الدراسة :

تتجسد مشكلة هذه الدراسة بالأسئلة الآتية :

- ١) هل لدى المشروعات العراقية الرغبة والقدرة في ممارسة نشاط الايجار في أعمالها ؟
- ٢) بيان ما إذا كانت هناك علاقة بين دراية المشروع وإمامه بنشاط الايجار و رغبته وقدرته في ممارسة نشاط الايجار .
- ٣) بيان ما إذا كانت هناك علاقة بين مرونة عملية الايجار و رغبة المشروعات وقدرتها في ممارسة نشاط الايجار .
- ٤) بيان ما إذا كانت هناك علاقة بين تعهدات المشروع المستأجر مقابل تمويل أصوله ورغبته وقدرته في ممارسة نشاط الايجار .
- ٥) هل لدى المصارف العراقية الرغبة والقدرة في تقديم التمويل اللازم لمشروعات الايجار؟
- ٦) بيان ما إذا كانت هناك علاقة بين دراية المصارف العراقية وإمامها بنشاط الايجار ورغبتها وقدرتها في تقديم التمويل لمشروعات الايجار .
- ٧) بيان ما إذا كانت هناك علاقة بين مرونة عملية الايجار ورغبة المصارف العراقية وقدرتها في تقديم التمويل لمشروعات الايجار .
- ٨) بيان ما إذا كانت هناك علاقة بين الإجراءات والقوانين المصرفية ورغبة المصارف العراقية وقدرتها في تقديم التمويل لمشروعات الايجار .
- ٩) بيان ما إذا كانت هناك علاقة بين تعهدات المشروع تجاه المصرف في تمويل الأصول ورغبة المصارف العراقية وقدرتها في تقديم التمويل لمشروعات الايجار .

٤) فرضيات الدراسة :

في ضوء مشكلة الدراسة وأبعادها المختلفة ، تتمثل فرضيات الدراسة في جزئين رئيسيين وهما:

أولاً) الفرضيات المتعلقة بالمشروعات العراقية المستأجرة وتتكون من الفرضيات الآتية :

الفرضية الأولى : للمشروعات المستأجرة الرغبة والقدرة في ممارسة نشاط الايجار .

الفرضية الثانية : تؤدي دراية المشروع وإلمامه بنشاط الايجار إلى رغبته وقدرته في ممارسة نشاط الايجار .

الفرضية الثالثة : تؤدي مرونة عملية الايجار إلى رغبة المشروعات وقدرتها في ممارسة نشاط الايجار .

الفرضية الرابعة : تؤدي تعهدات المشروع المستأجر مقابل تمويل أصوله إلى رغبته وقدرته في ممارسة نشاط الايجار .

ثانياً) الفرضيات المتعلقة بالمصارف العراقية وتتكون من الفرضيات الآتية :

الفرضية الأولى : للمصارف الرغبة والقدرة في تقديم التمويل لمشروعات الايجار .

الفرضية الثانية : تؤدي دراية المصارف العراقية وإلمامها بنشاط الايجار إلى رغبته وقدرتها في تقديم التمويل لمشروعات الايجار .

الفرضية الثالثة : تؤدي مرونة عملية الايجار إلى رغبة المصارف العراقية وقدرتها في تقديم التمويل لمشروعات الايجار .

الفرضية الرابعة : تؤدي الإجراءات والقوانين المصرفية إلى رغبة المصارف العراقية وقدرتها في تقديم التمويل لمشروعات الايجار .

الفرضية الخامسة : تؤدي تعهدات المشروع تجاه المصرف في تمويل الأصول إلى رغبة المصارف العراقية وقدرتها في تقديم التمويل لمشروعات الايجار .

٥) مجتمع الدراسة :

تم اختيار عينة من المشروعات العراقية العاملة بوصفها مستأجرة وبالباغة (٥٠) مشروع ، وعينة من المصارف العراقية بوصفها مؤجرة و البالغة (٤٠) مصرفاً ، وكلتا العينتين تمثلان محور أقطاب عملية الايجار . اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي المستند على الدراسة الميدانية من خلال استبيان وجهه الباحث للمشروعات العراقية بوصفها مستأجرة ، وآخر إلى المصارف العراقية بوصفها مؤجرة ، وذلك من أجل تحقيق أهداف الدراسة .

وقد قدم الباحث نموذجي استبيان (١) و (٢) ، تم توجيه نموذج الاستبيان (١) إلى الطرف المستأجر المتمثل بالمشروعات العراقية (الملحق ١) ، بينما وجه نموذج الاستبيان (٢) إلى الطرف المؤجر المتمثل بالمصارف العراقية (الملحق ٢) . تضمن نموذج الاستبيان (١) على (٦) اسئلة (سؤال واحد يمثل المتغير التابع وخمسة اسئلة للمتغيرات المستقلة) ، يقيس المتغير التابع رغبة المشروعات العراقية وقدرتها في ممارسة نشاط الايجار ، فيما تمثلت المتغيرات المستقلة بالعوامل المؤثرة على رغبة وقدرة تلك المشروعات في ممارسة نشاط الايجار ، فيما تضمن نموذج الاستبيان (٢) المتغير التابع الذي يقيس رغبة المصارف العراقية وقدرتها في تمويل المشروعات المستأجرة ، فضلاً عن المتغيرات المستقلة التي تمثل العوامل المؤثرة على رغبة وقدرة تلك المصارف في تقديم التمويل للمشروعات المستأجرة ، وقد بلغت عشرة أسئلة ، (سؤال واحد يمثل المتغير التابع وتسعة أسئلة للمتغيرات المستقلة) . وقد استعمل الباحث مقياس (ليكرت) الخماسي عند الإجابة على كل سؤال تضمنه نموذجي الاستبيان . جرى اختبار عينة الدراسة ضمن المشروعات المسجلة في غرفة تجارة الديوانية ، والمصارف العراقية الواقعة في محافظات الديوانية والنجف وبابل وكربلاء والمثنى . وقد اختار الباحث المجيبين من المدراء والمحاسبين والمراقبين الماليين في المشروعات والمصارف العراقية لكونهم يمتلكون الإمكانية الكافية لتغطية الموضوع بحكم الخبرة المترجمة والتخصص العالي الذي يتمتعون به .

٦) متغيرات الدراسة :

تضمنت الدراسة متغيرين تابعين منفصلين ، أحدهما وفقاً لنموذج الاستبيان (١) الموجه للمشروعات المستأجرة وتم قياسه بسؤال واحد يحتمل خمس إجابات وفقاً لمقياس (ليكرت) وتتمثل الإجابات ب (أوافق تماماً ، أوافق ، محايد ، لاأوافق ، لاأوافق إطلاقاً) ولهذه الإجابات قيم (١،٢،٣،٤،٥) على التوالي ، وكذلك الحال بالنسبة للمتغير التابع الآخر وفقاً لنموذج الاستبيان (٢) الموجه لفروع لمصارف العراقية . وتم تحليل نتائج الاستبيان باستعمال البرنامج الإحصائي SPSS ، وتمثلت الاساليب المستعملة باختبارات عديدة كاختبار الثبات والصدق واختبار مراجعة البيانات والجداول التكرارية وحساب إجمالي أو متوسط كل متغير و الانحراف المعياري σ والارتباط R ومعامل التحديد R² واختبار t واختبار ANOVA.

ويمكن للباحث توضيح المتغيرات المستقلة لكل نموذج بالآتي :

أ) نموذج الاستبيان (١) : يرتبط النموذج بالمشروعات المستأجرة ، وقد تضمن النموذج على ثلاثة متغيرات مستقلة على وفق الآتي :

١ : دراية المشروع وإمامه بنشاط الايجار : يهدف هذا المتغير إلى التعرف على مدى إلمام المشروع المستأجر بنشاط الايجار بوصفه مصدرًا تمويليًا وامتلاكه الدراية والإلمام الكافيين بكل الجوانب المتعلقة بهذا النشاط .

٢ : مرونة عملية الايجار : ويقصد بها هل إنَّ شروط عقد الايجار تؤدي إلى ارتباط الأقساط المدفوعة عن تأجير الأصل بالتزامن مع مايرد إلى المشروع من التدفقات النقدية الناتجة جراء استعمال ذلك الأصل ؟ أو هل تتحقق مرونة عملية الايجار عن طريق إمكانية المشروع المستأجر في إلغاء عقد الايجار في أي وقت عند انتهاء الحاجة من استعمال الأصل ؟

٣ : تعهدات المشروع المستأجر مقابل تمويل أصوله : وتعني تقليل الضمانات والتعهدات عند تأجير الأصول مقارنة بحالة شراء الأصول عن طريق الاقتراض ؛ و لقياس هذا المتغير تم صياغة عدد من الأسئلة منها : هل إنَّ الإجراءات القانونية المطلوبة في الايجار تكون بسيطة مقارنة بما يتطلبه الاقتراض من الرهن والكفالات وغيرها ؟ أو هل إنَّ التعهدات التي يقدمها المستأجر للمؤجر تكون قليلة بسبب بقاء ملكية الأصل للمؤجر ؟.

(ب) نموذج الاستبيان (٢) : يرتبط النموذج بفروع المصارف العراقية التجارية والمتخصصة ، التي تمول مشروعات الايجار ، وقد تضمن النموذج على أربعة متغيرات مستقلة على وفق الآتي:

١ : دراية المصارف العراقية وإمامها بنشاط الايجار كمصدر تمويلي للمشروعات : يهدف هذا المتغير إلى التعرف على مدى إلمام المصرف المؤجر بنشاط الايجار بوصفه مصدرًا تمويليًا وامتلاكه الدراية والإلمام الكافيين بكل الجوانب المتعلقة بهذا النشاط ، ورغبته وقدرته في تقديم التمويل اللازم للمشروعات المستأجرة .

٢ : مرونة عملية الايجار : ويقصد بها هل إنَّ شروط عقد الايجار تؤدي إلى إمكانية المؤجر في اختيار المستأجر الذي تنسجم احتياجاته مع طبيعة الخدمة المقدمة إليه نتيجة للصلة الوثيقة بينهما ؟ أو إنَّ مرونة عملية الايجار تتمثل في ضمان استثمار قيمة الأصل حتى انتهاء عمره الاقتصادي عن طريق التعاقد على الايجار مرة أخرى أو عن طريق البحث عن فرص الايجار الأفضل ؟ أو إنَّ شروط عقد الايجار تؤدي إلى المحافظة على الأصول المؤجرة عن طريق تحميل المستأجر مخاطرة حيازة الأصل وتكاليف الصيانة والتأمين .

٣: **الإجراءات والقوانين المصرفية** : يوضح هذا المتغير مدى انسجام القواعد والمبادئ القانونية المصرفية مع قيام المصارف بأعمال أنشطة الإيجار؛ و لقياس هذا المتغير تم صياغة عدد من الأسئلة منها : هل تتعدم الموانع القانونية المصرفية عند ممارسة المصارف العراقية نشاط الإيجار ؟ أم هل يمتلك المصرف إمكانية إنشاء شركات متخصصة بالإيجار تابعة له وتتمتع بالحوافز والإعفاءات عن طريق قانون الاستثمار ؟ أو هل تمتلك المصارف إمكانية ممارستها نشاط تأجير الأراضي والعقارات ؟

٤: **تعهدات المشروع تجاه المصرف في تمويل الأصول**: وتعني توفير الضمانات والتعهدات عند تمويل المشروعات لتأجير الأصول مقارنة بضمانات الإقراض ، و لقياس هذا المتغير تم صياغة عدد من الأسئلة منها : هل يحتفظ المؤجر بملكية الأصل وإمكانية استرجاعه عند إخلال المستأجر بشروط العقد وعدم التزامه بتسديد الدفعات المتبقية ؟ أو تتمثل التعهدات في قدرة المؤجر على حجز الأصول كونه المالك القانوني لها مما يؤدي إلى الضمان الأكيد للمؤجر في تحصيل ما بذمة المستأجر من دفعات.

المبحث الثاني : المشروعات وقرار الإيجار

إن محاولة تعظيم الربح في السوق الذي لا تتعادل فيه قوى العرض والطلب بطريقة فنية ولا تقوم فيها الأسعار بتوزيع الدخل وتخصيص الموارد ، وتسودها التنظيمات الاحتكارية التي تتنافس حول إنتاج سلع جديدة واستعمال فنون إنتاجية حديثة وتتصارع على السيطرة على مصادر الموارد الأولية وعوامل الإنتاج الأخرى ، تفرض على المنظم أن يراجع مسألتين على نحو مستمر : (شريحة ، ١٩٨٠ : ٦٦)

(١) تحديد العمر الاقتصادي للمشروع والتناسب بين حجمه واحتياجات السوق ، وإمكانية إنشاء وحدات جديدة أو تعديل الوحدات القائمة أو إلغائها أو بعبارة أخرى ، عليه أن يراجع هيكل المشروع وسبل التعاون والتنسيق مع المشروعات الأخرى .

(٢) تحديد أقصى كفاءة ممكنة من عوامل الإنتاج المتاحة مع الأخذ بنظر الاعتبار ما قد يتحقق من تقدم تقني من شأنه أن يؤثر على نوعية السلع والخدمات ، فيجدد أصوله الإنتاجية أو يستبدلها بأصول أخرى أكثر تقدماً مستعيناً بما تكشف عنه الابتكارات العلمية الحديثة .

والمسألة الأولى تدخل في صميم دراسة التركيز الاقتصادي ووسائله القانونية ، والنظامية والتعاقدية والتي حظيت بقدر كبير من الاهتمام .

وأما المسألة الثانية فتدخل في دراسة فن الإدارة وتخطيط الاستثمار في المشروع وخصوصاً تحديد أوجه الإنفاق الرأسمالي الذي يمثل النفقات التي تحقق مكاسبها خلال مدة زمنية تزيد على السنة ، وهي تختلف عن نفقات التشغيل التي تحقق مكاسبها خلال مدة لاتتعدى السنة (حسين ، ١٩٨٦ : ٤١٥) .

وعلى الرغم من تعدد أنماط الإنفاق الرأسمالي فإن القرارات المتعلقة به يمكن تصنيفها بصفة عامة في ثلاث مجموعات :

- ١) قرارات تتعلق بإضافة أصول جديدة لزيادة الطاقة الإنتاجية للمشروع .
- ٢) قرارات تنطوي على تجديد الأصول الثابتة المستهلكة للحفاظ على المستوى الحالي للإنتاج .
- ٣) قرارات تنطوي على إحلال آلات ومعدات جديدة ومتقدمة تكنولوجياً محل أخرى أقل تقدماً لتخفيض تكاليف الإنتاج .

وبعد أن يتخذ المنظم القرار المناسب ويحدد الأصل الإنتاجي المراد الاستحواذ عليه ، فإن الخطوة التالية هي البحث عن التمويل "Finance" أي تحديد كيفية الحصول على الأموال اللازمة لتمويل هذا الاستثمار .

ويستمد المشروع تمويله من مصادر داخلية "Internes" مثل رأس المال والاحتياطيات بأنواعها المختلفة التي تقتطع من الأرباح الصافية القابلة للتوزيع ، أو من مصادر خارجية "Externes" تتمثل في الاقتراض من المؤسسات المالية أو طرح سندات للاكتتاب العام فضلاً عن الائتمان التجاري (توفيق ، ١٩٨٤ : ٤٤) .

ولعل أهم ما يميز وسائل التمويل الخارجي إنها تلقي على المشروع الذي يلجأ إليها عبئاً ثابتاً إذ يتعين عليه الوفاء بأقساط الدين عند حلول آجالها وسداد الفوائد الإضافية المستحقة عنها سواء حقق ربحاً أو خسارة .

ومصادر التمويل الداخلي وإن كانت أقل مصادر الأموال عبئاً على المشروع ، لأنها لاتفرض عليه التزامات ثابتة ، فإن المتخصصين في الإدارة المالية يعدونها أكثر مصادر التمويل كلفة لأنها تتمثل في تكلفة الفرصة البديلة ، إذ إن الأرباح المحتجزة يمكن أن توزع على المساهمين ومن ثم يمكنهم استثمارها في مجالات أخرى بديلة ومن البديهي إنهم سيستثمرونها في أفضل المجالات الأخرى التي تعطي معدل عائد أعلى من غيرها (مختار ، ١٩٨٧ : ٢١٨) .

والقدرة على الاقتراض من المؤسسات المالية تتوقف بدورها على عوامل مختلفة تؤثر فيها وتحد من نطاقها بشكل أو بآخر ، كمقدار رأس المال ، وحجم الضمانات التي يقدمها المشروع للمقرضين ، ودرجة المخاطرة والربحية المرتبطة بكل نوع من أنواع القروض المختلفة ،

والظروف الاقتصادية والسياسات النقدية والمالية التي تفرضها السلطات العامة المختصة ، أما طرح السندات للاكتتاب العام فيخضع لشروط شكلية وموضوعية معقدة ، كما إنه وسيلة غير متاحة إلا لشكل بعينه من أشكال الشركات التجارية . (التهامي ، ١٩٨٤ : ٢١٧)

والائتمان التجاري بدوره مصدر من مصادر التمويل الخارجي ، إذ تستطيع كثير من المشروعات الحصول عليه عندما لاتجد أي مؤسسة مالية تقبل إقراضها الأموال اللازمة ، فتلجأ إلى الشراء بالتقسيط وهذا يتوقف بدوره على عوامل مختلفة مثل (مركز البائع ورغبته في التخلص من مخزونه السلعي ، وتقديره الشخصي ، وطبيعة السلعة ، والموقع الجغرافي للزبائن ، ومدى ازدهار الحالة التجارية) ، وهو ائتمان مرتفع التكلفة خاصة لو قورن بالائتمان المصرفي ، كما أنّ البائع قد يتردد في منحه في حالات كثيرة لأنه قد يتعرض لخطر إفلاس المشتري بعد تسلمه للبضاعة ومن ثم لمزاحمة الغرماء . (توفيق ١٩٨٤ : ٤٣٦)

وقد يحدث أن يستنفد المشروع بالفعل كل وسائل التمويل التقليدية الداخلية والخارجية ويتعين عليه مع ذلك ، أن " يستحوذ على أصول حقيقية توجد في وقت محدد وتدر عليه خدمات إنتاجية حقيقية خلال هذه المدة الزمنية " ، فعليه إذن أن يبحث عن طرق جديدة للتمويل .

والمشروعات الأمريكية وجدت في الايجار " Leasing " هذه الوسيلة المبتغاة ، إذ تتم هذه العملية التمويلية الجديدة في إنّ المشروع الراغب في الاستحواذ على أصل إنتاجي معين يقوم بتحديد المواصفات الفنية لهذا الأصل ، بل قد يختاره بنفسه ويناقش شروط شراءه مع البائع في كثير من الأحيان ، ثم يتفق مع إحدى مؤسسات التمويل المتخصصة على أن تشتريه لحسابها وعلى أن يستأجره منها مدة زمنية معينة هي غالباً العمر الاقتصادي لهذا الأصل الإنتاجي ، لقاء أجره دورية تغطي في مجموعها ثمن الشراء ، وتكاليف الصفقة ، والفوائد ، وتحقق هامش ربح معقول للمؤسسة المالية المؤجرة ، وعند نهاية مدة الايجار يمتلك المشروع المستفيد " المستأجر " الخيار بين رد الأصل إلى المؤسسة المالية ، أو أن يطلب تجديد العقد مدة أخرى وبكلفة أقل ، أو أن يشتري هذا الأصل من المؤسسة المالية فيدفع لها القيمة المتبقية " Residual Value " وتعرف القيمة المتبقية بأنها " الجزء الذي لا يستهلك مالياً من رؤوس الأموال المستثمرة " ، إذ إنّ العقد يتضمن وعداً بالبيع ملزماً للمؤسسة المالية المؤجرة لمصلحة المستفيد المستأجر، فتعتمد هذه الطريقة إذن على " عقد الايجار " (Ei – Bey , 1981 : 850).

المبحث الثالث : العوامل المؤثرة على فاعلية عملية الايجار كمصدر تمويل المشروعات من خلال الدراسة الميدانية

يهدف المبحث إلى دراسة العوامل المؤثرة على رغبة المشروعات العراقية المستأجرة وقدرتها في ممارسة نشاط الايجار ، وكذلك رغبة المصارف العراقية وقدرتها في تقديم التمويل اللازم للمشروعات المستأجرة ، وتم تحليل الإطار التطبيقي لتلك العوامل بالنقاط الآتية :

(أ) تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة المرتبطة بالمشروعات المستأجرة .
(ب) تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة المرتبطة بالمصارف العراقية .

(أ) تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة المرتبطة بالمشروعات المستأجرة .

(١) اختبار ثبات المفردات وصدقها : تم اختبار الثبات (Reliability) لأسئلة نموذج الاستبيان (١) عن طريق حساب قيمة معامل (ألفا كرونباخ) ، فضلاً عن اختبار صدق البيانات ، التي يوضحها الجدول (١) ؛ إذ يوضح الجدول أن قيمة معامل (ألفا كرونباخ) لأسئلة نموذج الاستبيان (١) تساوي (٠.٩٨٤) وهي مرتفعة كثيراً ، مما يعني المصدقية العالية للبيانات من عكس نتائج العينة على مجتمع الدراسة ، وإن عدد العناصر (٦) تمثل مجموع أسئلة الاستبيان (١) .

كما تم حساب معامل الصدق (validity) ، عن طريق حساب جذر معامل الثبات الذي بلغ (٠.٩٩٢) وهو مرتفع جداً أيضاً .

الجدول (١)

اختبار الثبات والصدق لأسئلة نموذج الاستبيان (١)

عدد العناصر	الصدق	معامل ألفا كرونباخ
٦	٠.٩٩٢	٠.٩٨٤

(٢) اختبار مراجعة البيانات : يتم التأكد من أسئلة الاستبيان للمتغير التابع والمتغيرات المستقلة وفقاً لتسلسلها في نموذج الاستبيان ١ في الملحق ١ (بمراجعتها عن طريق استخراج قيمة معامل ألفا كرونباخ عند حذف العبارة) التي يوضحها الجدول (٢) ، فإذا زادت (قيمة معامل ألفا كرونباخ عند حذف العبارة) عن (قيمة معامل ألفا كرونباخ الإجمالية) ، دل ذلك على أنّ هذه العبارة تضعف المقياس وإنّ حذفها يؤدي إلى زيادة الثبات ، إذ يوضح الجدول أنّ جميع (قيم معامل ألفا كرونباخ عند حذف العبارة) لاتزيد عن (قيمة معامل ألفا كرونباخ

الإجمالية) البالغة (٠.٩٨٤) ما عدا السؤال رقم (٢) أي(السؤال الثاني للمتغير الثاني) " إمكانية إلغاء الايجار في أي وقت عند انتهاء الحاجة من استعمال الأصل ، الذي بلغت قيمة معامل ألفا كرونباخ (٠.٩٨٩) ، وهذا ليس له أي أثر مادام الفرق طفيفاً جداً ، وإنّ معامل ألفا كرونباخ الإجمالي مرتفع ، وهذا ما يؤكد ثبات وصدق أسئلة نموذج الاستبيان (١) .

الجدول (٢)

مراجعة أسئلة نموذج الاستبيان (١)

المتغير	تسلسل السؤال في الاستبيان (١)	ألكرونباخ عند حذف العبارة
التابع	(١)	٠.٩٨٤
المتغيرات المستقلة	(٢)	٠.٩٨٣
	(٣)	٠.٩٨٣
	(٤)	٠.٩٨٩
	(٥)	٠.٩٨٣
	(٦)	٠.٩٨٣

٣)تحليل البيانات واختبار الفرضيات :

* اختبار الفرضية الأولى المتعلقة بالمتغير التابع :

" للمشروعات العراقية بوصفها مستأجرة ، الرغبة والقدرة في ممارسة نشاط الايجار " .
تم قياس المتغير التابع بسؤال واحد تم توجيهه إلى المدراء والمسؤولين الماليين في كل مشروع ، وقد بلغ عدد المستجيبين لإملاء نموذج الاستبيان (١) ، (٧٩) مستجيباً من بين (١٠٠) استمارة استبيان تم توزيعها على (٥٠) مشروعاً ، ويوضح الجدول (٣) التحليل الإحصائي للمتغير التابع

توضح نتائج الجدول (٣) إنّ المدراء والمسؤولين الماليين في المشروعات العراقية لديهم

الرغبة والقدرة في ممارسة نشاط الايجار بوصفه مصدراً تمويلياً لمشروعاتهم وفقاً لموافقتهم طبقاً للمتوسط المرجح ، إذ أظهرت إجابات أفراد العينة أنّ أكثر الإجابات تكراراً هي إجابة (أوافق تماماً) وقد بلغ تكرارها (٣١) مرة بنسبة (٣٩.٢%) ، وقد بلغ الوسط الحسابي لسؤال المتغير (٤.١٥) بانحراف معياري ٠.٨٠٢ ؛ وهذا يعني قبول فرضية الدراسة بوجود الرغبة والقدرة لدى المشروعات العراقية في ممارسة نشاط الايجار.

الجدول (٣)

اتجاه إجابات أفراد العينة حول رغبة المشروع وقدرته في ممارسة نشاط الايجار

الاتجاه	الانحراف المعياري	المتوسط المرجح	لاوافق اطلاقاً	لاوافق	محايد	أوافق	أوافق تماماً	المتغير التابع (رغبة المشروع وقدرته في ممارسة نشاط الايجار)
			التكرار	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار	
			%	%	%	%	%	
موافق	٠.٨٠٢	٤.١٥	-	١	١٧	٣٠	٣١	١) لدى مشروع الرغبة والقدرة في ممارسة نشاط الايجار.
			-	١.٣	٢١.٥	٣٨	٣٩.٢	

* تحليل البيانات واختبار الفرضيات المتعلقة بالمتغيرات المستقلة :

* تحليل البيانات

١: دراية المشروع وإمامه بنشاط الايجار: تم قياس هذا المتغير عن طريق سؤال واحد وجه إلى مجتمع الدراسة . يوضح الجدول (٤) موافقة المدراء والمسؤولين الماليين في المشروعات العراقية على امتلاكهم الدراية والإمام الكافيين بنشاط الايجار بوصفه مصدر تمويل المشروعات وفقاً للمتوسط المرجح ؛ إذ أظهرت إجابات أفراد العينة أنّ أكثر الإجابات تكراراً هي إجابة (أوافق) وقد بلغ تكرارها (٣٦) مرة بنسبة (٤٥.٦%) ، وقد بلغ الوسط الحسابي لسؤال المتغير (٣.٦٥) بانحراف معياري ٠.٨٤٨

الجدول (٤)

اتجاه إجابات أفراد العينة حول دراية المشروع وإمامه بنشاط الايجار

الاتجاه	الانحراف المعياري	المتوسط المرجح	لاوافق	لاوافق	محايد	أوافق	أوافق تماماً	المتغير المستقل الأول (دراية المشروع وإمامه بنشاط الايجار)
			اطلاقاً	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار	
			%	%	%	%	%	
موافق	٠.٨٤٨	٣.٦٥	١	٥	٢٦	٣٦	١١	(١) كونك مديراً أو مسؤولاً مالياً للمشروع ، فإنك تمتلك الدراية والإمام الكافيين بكل الجوانب المتعلقة بنشاط الايجار بوصفه مصدراً تمويلياً .
			١.٣	٦.٣	٣٢.٩	٤٥.٦	١٣.٩	

٢: مرونة عملية الايجار: تم قياس هذا المتغير عن طريق عاملين تمثلا بسؤالين وجهها إلى مجتمع الدراسة . أظهرت نتائج التحليل الإحصائي في الجدول (٥) على موافقة المحببين لعامل ، والحياد لعامل آخر ، لهما الأثر على تحقيق مرونة عملية الايجار عن طريق المتوسط المرجح ، فقد بلغ المتوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة حول إمكانية إلغاء الايجار في أي وقت عند انتفاء الحاجة من استعمال الأصل (٣.٦٩) بانحراف معياري (٠.٨٨٥) ؛ ويرجع السبب إزاء ذلك ووفقاً لرأي الباحث إلى طبيعة التعامل في السوق التي اعتادت عليها المشروعات العراقية ، في حين كانت إجابات مجتمع الدراسة باتجاه الحياد على عامل مؤثر في مرونة عملية الايجار ، المتمثل بارتباط الأقساط المدفوعة عن تأجير الأصل بالتزامن مع مايرد إلى المشروع من التدفقات النقدية الناتجة جراء استعمال الأصل ، الذي بلغ متوسطه الحسابي (٢.٩٦) بانحراف معياري (١.٤٨٠) ؛ ويرجع السبب في ذلك واستناداً إلى رأي الباحث إلى تأخر التدفقات النقدية الناتجة جراء استعمال الأصل بسبب تخلف المسؤولين الحكوميين في

الحكومات المحلية في الوفاء بالتزاماتهم تجاه أصحاب المشاريع ؛ لأن أغلب أعمال المشروعات في المرحلة الراهنة تكون الدولة أحد أطرافها .

الجدول (٥)

اتجاه إجابات أفراد العينة حول مرونة عملية الايجار

الاتجاه	الانحراف المعياري	المتوسط المرجح	لاوافق	لاوافق	محايد	أوافق	أوافق تماماً	المتغير المستقل الخامس (مرونة عملية الايجار)
			اطلاقاً	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار	
				%	%	%	%	
موافق	٠.٨٨٥	٣.٦٩	٢	٤	٢٣	٣٨	١٢	(١) إمكانية إلغاء الايجار في أي وقت عند انتهاء الحاجة من استعمال الأصل .
			٢.٥	٥.١	٢٩.١	٤٨.١	١٥.٢	
محايد	١.٤٨٠	٢.٩٦	١٨	١٦	١٣	١٥	١٧	(٢) ارتباط الأقساط المدفوعة عن تأجير الأصل بالتزام مع مايرد إلى المشروع من التدفقات النقدية الناتجة جراء استعمال الأصل .
			٢٢.٨	٢٠.٣	١٦.٥	١٩	٢١.٥	

٣ : تعهدات المشروع المستأجر مقابل تمويل أصوله : : تم قياس هذا المتغير عن طريق عاملين تمثلاً بسؤالين وجهها إلى مجتمع الدراسة . يتضح من الجدول (٦) موافقة المشروعات المستأجرة العراقية على قلة الضمانات التي يقدمها المستأجر للمؤجر؛ بسبب بقاء ملكية الأصل

للمؤجر عن طريق المتوسط المرجح لإجابات أفراد العينة بمتوسط حسابي (٤.٠٥) بانحراف معياري (٠.٩١٨) ، فضلاً عن الموافقة على بساطة الإجراءات القانونية المطلوبة في الايجار مقارنة بما يتطلبه الاقتراض من الرهن والكفالات وغيرها التي أوضحها المتوسط المرجح لإجابات أفراد العينة بمتوسط حسابي (٣.٩٦) بانحراف معياري (٠.٩٥٣) ، ويرى الباحث ووفقاً لما أورده أصحاب المشروعات أن قيام أغلب المؤجرين بتأجير المعدات مع العاملين عليها يؤدي إلى بساطة الإجراءات القانونية .

الجدول (٦)

اتجاه إجابات أفراد العينة حول تعهدات المشروع المستأجر مقابل تمويل أصوله

الاتجاه	الانحراف المعياري	المتوسط المرجح	لاوافق	لاوافق	محايد	أوافق	أوافق تماماً	المتغير المستقل السادس (تعهدات المشروعات المستأجرة مقابل تمويل أصولها)
			اطلاقاً	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار	
			%	%	%	%	%	
موافق	٠.٩١٨	٤.٠٥	٢	٣	١٠	٣٨	٢٦	١) قلقة الضمانات التي يقدمها المستأجر للمؤجر بسبب بقاء ملكية الأصل للمؤجر .
			٢.٥	٣.٨	١٢.٧	٤٨.١	٣٢.٩	
موافق	٠.٩٥٣	٣.٩٦	٤	٢	٧	٤٦	٢٠	٢) بساطة الإجراءات القانونية المطلوبة في الايجار مقارنة بما يتطلبه الاقتراض من الرهن والكفالات وغيرها .
			٥.١	٢.٥	٨.٩	٥٨.٢	٢٥.٣	

اختبار الفرضية الثانية :-

"هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين دراية المشروع وإمامه بنشاط الايجار ورغبته وقدرته في ممارسة نشاط الايجار".

لكي يتم اختبار صحة هذه الفرضية فقد تم قياس معامل الارتباط ومعامل التحديد بين المتغير المستقل والمتغير التابع ؛ إذ تبين النتائج في الجدول (٧) أنّ لدراية المشروع وإمامه بنشاط الايجار علاقة قوية مع رغبته وقدرته في ممارسة نشاط الايجار التي أوضحها معامل الارتباط (R) (٧٥.٩%) ، فيما بلغ معامل التحديد (R2) (٥٧.٦%) الذي يدل على أنّ المتغير المستقل يمكن أن يفسر ما يعادل (٥٧.٦%) من التغير في رغبة المشروعات وقدرتها في ممارسة نشاط الايجار، أي أنّ للمتغير المستقل تأثيراً قوياً على المتغير التابع .

كما يوضح الجدول أنّ قيمة معامل الانحدار لدراية المشروع وإمامه بنشاط الايجار (٠.٧١٨) ، وهذا يعني أنّ التغير بمقدار وحدة واحدة في دراية المشروع وإمامه بنشاط الايجار سوف يؤدي إلى تغير في رغبة المشروع وقدرته في ممارسة نشاط الايجار بنسبة (٠.٧١٨) ، وتشير قيمة (t) المحسوبة لقيمة معامل الانحدار لهذا المتغير (١٠.٢٢٥) وهي أكبر من الجدولية (٢.٦٤٠) وبمستوى معنوية (١%) بوجود الأثر ذي الدلالة الإحصائية لدراية المشروع وإمامه بنشاط الايجار على رغبة المشروع وقدرته في ممارسة نشاط الايجار . وبذلك تم قبول فرضية الدراسة بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين دراية المشروع وإمامه بنشاط الايجار و رغبته وقدرته في ممارسة نشاط الايجار ، ومما يؤكد هذه النتائج اختبار F قبولها الإحصائي ؛ إذ كانت المحسوبة (١٠٤.٥٤٤) أكبر من الجدولية (٦.٩٧) عند مستوى معنوية (١%) وبدرجة حرية (٧٧/١) .

الجدول (٧)

نتائج علاقات الارتباط والانحدار وفقا لإجابات أفراد العينة حول علاقة دراية المشروع وإمامه بنشاط الايجار مع رغبته وقدرته في ممارسة نشاط الايجار

اختبار F		R	R2	اختبار t		معامل الانحدار
الجدولية	المحسوبة *			الجدولية	المحسوبة *	
٦.٩٧	١٠٤.٥٤٤	%٧٥.٩	%٥٧.٦	٢.٦٤٠	١٠.٢٢٥	٠.٧١٨

* مستوى المعنوية ١%

اختبار الفرضية الثالثة :-

" هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين مرونة عملية الايجار ورغبة المشروعات وقدرتها في ممارسة نشاط الايجار " .

لكي يتم اختبار صحة هذه الفرضية ، تم قياس معامل الارتباط ومعامل التحديد بين المتغير المستقل والمتغير التابع ؛ إذ تبين النتائج في الجدول (٨) أنّ لمرونة عملية الايجار علاقة قوية مع رغبة المشروع وقدرته في ممارسة نشاط الايجار التي أوضحها معامل الارتباط (R) (٥٥.١%) ، فيما بلغ معامل التحديد (R2) (٣٠.٤%) الايجار ، أي أنّ للمتغير المستقل تأثيراً ضعيفاً على المتغير التابع ، وهذا ما يؤكد اختبار مراجعة البيانات من أنّ أحد أسئلة هذا المتغير قد زادت فيه (قيمة معامل ألفا كرونباخ عند حذف العبارة) عن (قيمة معامل ألفا كرونباخ الإجمالية) ، كما يوضح الجدول أنّ قيمة معامل الانحدار لمرونة عملية الايجار (٠.٤٦٠) ، وتشير قيمة (t) المحسوبة لقيمة معامل الانحدار لهذا المتغير (٥.٧٩٥) وهي أكبر من الجدولية (٢.٦٤٠) وبمستوى معنوية (١%) بوجود الأثر ذي الدلالة الإحصائية لمرونة عملية الايجار على رغبة المشروع وقدرته في ممارسة نشاط الايجار ؛ وبذلك تم قبول فرضية الدراسة بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مرونة عملية الايجار ورغبة المشروع وقدرته في ممارسة نشاط الايجار ، ومما يؤكد هذه النتائج اختبار F قبولها الإحصائي ؛ إذ كانت المحسوبة (٣٣.٥٨٠) أكبر من الجدولية (٦.٩٧) عند مستوى معنوية (١%) وبدرجة حرية (٧٧/١) .

الجدول (٨)

نتائج علاقات الارتباط والانحدار وفقاً لإجابات أفراد العينة حول علاقة مرونة عملية الايجار مع رغبة المشروعات وقدرتها في ممارسة نشاط الايجار

اختبار F		R	R2	اختبار t		معامل الانحدار
الجدولية	المحسوبة *			الجدولية	المحسوبة *	
٦.٩٧	٣٣.٥٨٠	%٥٥.١	%٣٠.٤	٢.٦٤٠	٥.٧٩٥	٠.٤٦٠

*مستوى المعنوية ١%

اختبار الفرضية الرابعة

" هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين تعهدات المشروع المستأجر مقابل تمويل أصوله ورغبته وقدرته في ممارسة نشاط الايجار " .

من أجل اختبار صحة هذه الفرضية ، تم قياس معامل الارتباط ومعامل التحديد بين المتغير المستقل والمتغير التابع ؛ إذ تبين النتائج في الجدول (٩) أنّ لتعهدات المشروع المستأجر مقابل

تمويل أصوله علاقة قوية مع رغبة المشروع وقدرته في ممارسة نشاط الايجار التي أوضحها معامل الارتباط (R) (٧٧.٣%) ، فيما بلغ معامل التحديد (R2) (٥٩.٨%) ، أي أنّ للمتغير المستقل تأثيراً قوياً على المتغير التابع . كما يوضح الجدول أنّ قيمة معامل الانحدار لتعهدات المشروع المستأجر مقابل تمويل أصوله (٠.٦٥٧) ، وتشير قيمة (t) المحسوبة لقيمة معامل الانحدار لهذا المتغير (١٠.٧٠٧) وهي أكبر من الجدولية (٢.٦٤٠) وبمستوى معنوية (١%) بوجود الأثر ذي الدلالة الإحصائية لتعهدات المشروع المستأجر مقابل تمويل أصوله على رغبة المشروع وقدرته في ممارسة نشاط الايجار ؛ وبذلك تم قبول فرضية الدراسة بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين تعهدات المشروع المستأجر مقابل تمويل أصوله و رغبة المشروع وقدرته في ممارسة نشاط الايجار ، ومما يؤكد هذه النتائج اختبار F قبولها الإحصائي ؛ إذ كانت المحسوبة (١١٤.٦٤٣) أكبر من الجدولية (٦.٩٧) عند مستوى معنوية (١%) وبدرجة حرية (٧٧/١) .

الجدول (٩)

نتائج علاقات الارتباط والانحدار وفقاً لإجابات أفراد العينة حول علاقة تعهدات المشروع المستأجر مقابل تمويل أصوله مع رغبة المشروعات وقدرتها في ممارسة نشاط الايجار

اختبار F		R	R2	اختبار t		معامل الانحدار
الجدولية	المحسوبة *			الجدولية	المحسوبة *	
٦.٩٧	١١٤.٦٤٣	%٧٧.٣	%٥٩.٨	٢.٦٤٠	١٠.٧٠٧	٠.٦٥٧

* مستوى المعنوية ١%

(ب) تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة المرتبطة بالمصارف المؤجرة :

(١) اختبار ثبات المفردات وصدقها : تم اختبار الثبات (Reliability) لأسئلة نموذج الاستبيان (٢) عن طريق حساب قيمة معامل (ألفا كرونباخ) ، فضلاً عن اختبار صدق البيانات ، التي يوضحها الجدول (١٠) .

يوضح الجدول (١٠) أنّ قيمة معامل (ألفا كرونباخ) لأسئلة نموذج الاستبيان (٢) تساوي (٠.٩٩٥) وهي مرتفعة جداً ، مما يعني المصدقية العالية للبيانات من عكس نتائج العينة على مجتمع الدراسة وإنّ عدد العناصر ١٠ تمثل مجموع أسئلة الاستبيان (٢) ، كما تم حساب

معامل الصدق (validity) ، عن طريق حساب جذر معامل الثبات الذي بلغ (٠.٩٩٧) وهو مرتفع جدا أيضا .

الجدول (١٠)

اختبار الثبات والصدق لأسئلة نموذج الاستبيان (٢)

عدد العناصر	الصدق	معامل ألفا كرونباخ
٢٤	٠.٩٩٧	٠.٩٩٥

(٢) اختبار مراجعة البيانات : يتم التأكد من أسئلة الاستبيان للمتغير التابع والمتغيرات المستقلة ، وفقاً لتسلسلها في نموذج الاستبيان ٢ في الملحق الرابع) بمراجعتها عن طريق استخراج (قيمة معامل ألفا كرونباخ عند حذف العبارة) التي يوضحها الجدول (١١) ، إذ يوضح الجدول أنّ جميع قيم معامل ألفا كرونباخ عند حذف العبارة) لاتزيد عن (قيمة معامل ألفا كرونباخ الإجمالية) البالغة (٠.٩٩٥) . وهذا ما يؤكد ثبات أسئلة نموذج الاستبيان (٢) وصدقها

الجدول (١١)

مراجعة أسئلة نموذج الاستبيان (٢)

المتغير	تسلسل السؤال في الاستبيان (٢)	ألفا كرونباخ عند حذف العبارة	المتغير	تسلسل السؤال في الاستبيان (٢)	ألفا كرونباخ عند حذف العبارة
التابع	(١)	٠.٩٩٥	المتغيرات المستقلة	(٩)	٠.٩٩٥
	(٢)	٠.٩٩٥		(١٠)	٠.٩٩٥
المتغيرات المستقلة	(٣)	٠.٩٩٤			
	(٤)	٠.٩٩٤			
	(٥)	٠.٩٩٤			
	(٦)	٠.٩٩٤			
	(٧)	٠.٩٩٤			

	٠.٩٩٥	(٨	
--	-------	----	--

٣) تحليل البيانات واختبار الفرضيات :

* اختبار الفرضية الأولى المتعلقة بالمتغير التابع :

" للمصارف العراقية الرغبة والقدرة في تمويل المشروعات المستأجرة "

تم قياس المتغير التابع بسؤال واحد تم توجيهه إلى المدراء والمسؤولين الماليين في كل مصرف ، ويحتل خمس إجابات وفقاً لمقياس (ليكرت)

توضح نتائج الجدول (١٢) موافقة المدراء والمسؤولين الماليين في المصارف العراقية بشأن رغبتها وقدرتها في تمويل المشروعات المستأجرة وفقاً للمتوسط المرجح ؛ إذ أظهرت إجابات أفراد العينة أنّ أكثر الإجابات تكراراً هي إجابة (أوافق تماماً) وقد بلغ تكرارها (٤٥) مرة بنسبة (٤٧.٩%) ، ، و بلغ المتوسط الحسابي لسؤال المتغير (٤.١٨) بانحراف معياري ٠.٩٣٩ . وهذا يعني قبول فرضية الدراسة بوجود الرغبة والقدرة لدى المصارف العراقية في تمويل المشروعات المستأجرة.

الجدول (١٢)

اتجاه إجابات أفراد العينة حول رغبة فروع المصارف وقدرتها في تمويل المشروعات المستأجرة

الاتجاه	الانحراف المعياري	المتوسط المرجح	لاوافق اطلاقاً	لاوافق	محايد	أوافق	أوافق تماماً	المتغير التابع (رغبة وقدرة المصرف في تمويل المشروعات المستأجرة)
			التكرار	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار	
			%	%	%	%	%	
موافق	٠.٩٣٩	٤.١٨٠	١	٣	١٩	٢٦	٤٥	(١) لدى مصرفكم الرغبة والقدرة في تمويل المشروعات المستأجرة .
			١.١	٣.٢	٢٠.٢	٢٧.٧	٤٧.٩	

--	--	--	--	--	--	--	--	--

* تحليل البيانات واختبار الفرضيات المتعلقة بالمتغيرات المستقلة :

* تحليل البيانات

١ : دراية المصارف العراقية وإمامها بنشاط الايجار بوصفه مصدراً تمويلياً للمشروعات : تم قياس هذا المتغير عن طريق سؤال واحد وجه إلى مجتمع الدراسة . توضح نتائج الجدول (١٣) أنّ المدراء والمحاسبين في المصارف العراقية على دراية وإمام كافيين بنشاط الايجار بوصفه مصدر تمويل المشروعات ؛ إذ أظهرت إجابات أفراد العينة أنّ أكثر الإجابات تكراراً هي إجابة (أوافق) وقد بلغ تكرارها (٢٩) مرة بنسبة (٣٠.٩%) ، ويؤكد ذلك إنّ المتوسط المرجح لسؤال المتغير باتجاه الموافقة وقد بلغ متوسطه الحسابي (٣.٥٤) بانحراف معياري (١,٣٤١) .

الجدول (١٣)

اتجاه إجابات أفراد العينة حول دراية فروع المصارف العراقية وإمامها بنشاط الايجار

الاتجاه	الانحراف المعياري	المتوسط المرجح	لاأوافق	لاأوافق	محايد	أوافق	أوافق	المتغير المستقل الأول (دراية وإمام المصارف التجارية العراقية بنشاط الايجار بوصفه مصدراً تمويلياً للمشروعات)
			اطلاقاً	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار	
			%	%	%	%	%	
موافق	١.٣٤١	٣.٤٥	١٠	١٤	١٣	٢٩	٢٨	(١) كونك مديراً أو محاسباً أو مراقباً مالياً في المصرف ، فإنك تمتلك

			١٠.٦	١٤.٩	١٣.٨	٣٠.٩	٢٩.٨	الدراسة والإمام الكافيين بكل الجوانب المتعلقة بنشاط الإيجار
--	--	--	------	------	------	------	------	--

٢: مرونة عملية الإيجار: تم قياس هذا المتغير عن طريق ثلاثة عوامل تمثلت بأسئلة وجهت إلى مجتمع الدراسة. أظهرت نتائج التحليل الإحصائي في الجدول (١٤) على موافقة مدراء المصارف العراقية ومحاسبها وفقاً للمتوسط المرجح على إمكانية تحقيق مرونة الإيجار عن طريق المحافظة على الأصول المؤجرة من تحميل المستأجر مخاطرة حيازة الأصل وتكاليف الصيانة والتأمين. فقد بلغ المتوسط لإجابات أفراد العينة (٤.٠٣) وبانحراف معياري (١.٠٣١).

الجدول (١٤)

اتجاه إجابات أفراد العينة حول مرونة عملية الإيجار

الاتجاه	الانحراف المعياري	المتوسط المرجح	لاوافق اطلاقاً	لاوافق	محايد	أوافق	أوافق تماماً	المتغير المستقل الخامس (مرونة عملية الإيجار)
			التكرار	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار	
			%	%	%	%	%	
موافق	١.٠٣١	٤.٠٣	٣	٦	١٢	٣٧	٣٦	١) المحافظة على الأصول المؤجرة عن طريق تحميل المستأجر مخاطرة حيازة الأصل وتكاليف الصيانة والتأمين.
			٣.٢	٦.٤	١٢.٨	٣٩.٤	٣٨.٣	
موافق	١.١٨٧	٣.٨٩	٦	١٠	٥	٤٠	٣٣	٢) ضمان استثمار قيمة الأصل حتى انتهاء عمره الاقتصادي عن طريق التعاقد على
			٦.٤	١٠.٦	٥.٣	٤٢.٦	٣٥.١	

								الايجار مرة أخرى ، أو عن طريق البحث عن فرص الايجار الأفضل .
موافق	١.٣٠٧	٣.٦٧	١٠	٨	١٦	٢٩	٣١	٣) إمكانية المؤجر في اختيار المستأجر الذي تنسجم احتياجاته مع طبيعة الخدمة المقدمة إليه نتيجة للصلة الوثيقة بينهما للمرونة الكبيرة التي تقدمها شروط التعاقد.
			١٠.٦	٨.٥	١٧	٣٠.٩	٣٣	

٣: الإجراءات والقوانين المصرفية : تم قياس هذا المتغير عن طريق ثلاثة عوامل تمثلت بأسئلة وجهت إلى مجتمع الدراسة . يتضح من الجدول (١٥) إنّ مدراء المصارف العراقية ومحاسبها يؤكدون إمكانية المصارف في إنشاء شركات متخصصة بالايجار تابعة لها عن طريق قانون الاستثمار حتى تتمتع بالحوافز والإعفاءات المقررة بموجبه إلى حين صدور قانون خاص ينظم عمل هذا النشاط والعلاقة بين أطراف عقد الايجار ؛ إذ كان اتجاه إجاباتهم بالموافقة بمتوسط حسابي (٤.٠١) وبانحراف معياري (١.٠٦٣) ، كما يرى مدراء المصارف العراقية ومحاسبوها أيضاً الموافقة على إمكانية ممارسة المصارف نشاط تأجير الأراضي والعقارات ، التي أوضحها متوسط إجاباتهم (٣.٩١) وبانحراف معياري (١.٠٩٤) ، ويرى الباحث أنّ ذلك معمول به في المصارف المتخصصة ولاسيما المصرف الزراعي والعقاري ولكن بشكل لا يخضع إلى قوانين الايجار المتعارف عليها وفقاً للمعايير الدولية . فيما ظهر الحياد في إجابات مجتمع الدراسة حول الموانع القانونية المصرفية لممارسة نشاط الايجار ، وقد بلغ المتوسط الحسابي (٣.٢٦) ، بانحراف معياري (١.٣٥٢) ، ويرى الباحث ذلك لانعدام ثبات تلك الموانع بسبب التعديلات المتلاحقة والمستمرة على بعض القوانين السابقة ذات العلاقة ، التي تحد من قرار وتوسع في آخر ، من أجل تشجيع الاستثمار وفقاً للتوجهات الحالية للدولة .

الجدول (١٥)

اتجاه إجابات أفراد العينة حول الإجراءات والقوانين المصرفية

الاتجاه	الانحراف المعياري	المتوسط المرجح	لأوافق	لأوافق	محايد	أوافق	أوافق تماماً	المتغير المستقل السادس (الإجراءات والقوانين المصرفية)
			اطلاقاً	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار	
			%	%	%	%	%	
موافق	١.٠٦٣	٤.٠١	٤	٥	١٣	٣٦	٣٦	١) إمكانية المصرف في إنشاء شركات متخصصة بالاجبار تابعة له وتتمتع بالحوافز والإعفاءات عن طريق قانون الاستثمار .
			٤.٣	٥.٣	١٣.٨	٣٨.٣	٣٨.٣	
موافق	١.٠٩٤	٣.٩١	٥	٣	٢١	٣١	٣٤	٢) إمكانية ممارسة المصارف نشاط تأجير الأراضي والعقارات .
			٥.٣	٣.٢	٢٢.٣	٣٣	٣٦.٢	
محايد	١.٣٥٢	٣.٢٦	١٥	٩	٢٩	١٩	٢٢	٣) عدم وجود موانع قانونية مصرفية لممارسة المصارف التجارية نشاط الاجار.
			١٦	٩.٦	٣٠.٩	٢٠.٢	٢٣.٤	

٤ : تعهدات المشروع تجاه المصرف في تمويل الأصول : تم قياس هذا المتغير عن طريق عاملين تمثلاً بسؤالين وجهها إلى مجتمع الدراسة . يتضح من الجدول (١٦) حصول الموافقة التامة لمدراء المصارف العراقية ومحاسبها على قدرة المؤجر على حجز الأصول كونه المالك القانوني لها مما يؤدي إلى الضمان الأكيد للمؤجر في تحصيل ما بذمة المستأجر من دفعات عن

طريق المتوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة (٤.٣٣) و بانحراف معياري (١.٠٥١) ، فضلاً عن الموافقة على احتفاظ المؤجر بملكية الأصل وإمكانية استرجاعه عند إخلال المستأجر بشروط العقد وعدم التزامه بتسديد الدفعات المتبقية التي أوضحها متوسط إجابات أفراد العينة البالغ (٤.١٥) و بانحراف معياري (١.٠٠٥) .

الجدول (١٦)

اتجاه إجابات أفراد العينة حول تعهدات المشروع تجاه المصرف في تمويل أصوله

الاتجاه	الانحراف المعياري	المتوسط المرجح	لاوافق	لاوافق	محايد	أوافق	أوافق تماماً	المتغير المستقل السباع (تعهدات المشروع تجاه المصرف في تمويل الأصول)
			اطلاقاً	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار	
			%	%	%	%	%	
موافق تماماً	١.٠٥١	٤.٣٣	٥	٣	٢	٣٠	٥٤	١) قدرة المؤجر على حجز الأصول كونه المالك القانوني لها مما يؤدي إلى الضمان الأكيد للمؤجر في تحصيل ما يذمة المستأجر من دفعات .
			٥.٣	٣.٢	٢.١	٣١.٩	٥٧.٤	
موافق	١.٠٠٥	٤.١٥	٣	٣	١٤	٣١	٤٣	٢) احتفاظ المؤجر بملكية الأصل وإمكانية استرجاعه عند إخلال المستأجر بشروط العقد وعدم التزامه بتسديد الدفعات المتبقية .
			٣.٢	٣.٢	١٤.٩	٣٣	٤٥.٧	

* اختبار الفرضية الثانية :

"هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين دراية المصارف العراقية وإلمامها بنشاط الايجار ورغبتها وقدرتها في تقديم التمويل لمشروعات الايجار " .

من أجل اختبار صحة هذه الفرضية ، تم قياس معامل الارتباط ومعامل التحديد بين المتغير المستقل والمتغير التابع ؛ إذ تبين النتائج في الجدول (١٧) أنّ لدراية المصارف العراقية وإلمامها بنشاط الايجار علاقة قوية مع رغبتها وقدرتها في تمويل المشروعات المستأجرة التي أوضحها معامل الارتباط (R) (٧٥%) ، فيما بلغ معامل التحديد (R2) (٥٦.٢%) الذي يدل على أنّ المتغير المستقل يمكن أن يفسر ما يعادل (٥٦.٢%) من التغير في رغبة المصارف العراقية وقدرتها في تمويل المشروعات المستأجرة ، أي أنّ للمتغير المستقل تأثيراً قوياً على المتغير التابع .

كما يوضح الجدول إنّ قيمة معامل الانحدار لدراية المصارف العراقية وإلمامها بنشاط الايجار (٠.٥٢٥) ، وهذا يعني أنّ التغير بمقدار وحدة واحدة في دراية المصارف العراقية وإلمامها بنشاط الايجار سوف يؤدي إلى تغير في رغبة تلك المصارف وقدرتها في تمويل المشروعات المستأجرة بنسبة (٠.٥٢٥) ، وتشير قيمة (t) المحسوبة لقيمة معامل الانحدار لهذا المتغير (١٠.٨٦٦) وهي أكبر من الجدولية (٢.٦٣٣) وبمستوى معنوية (١%) بوجود الأثر ذي الدلالة الإحصائية لدراية المصارف العراقية وإلمامها بنشاط الايجار على رغبتها وقدرتها في تمويل المشروعات المستأجرة ؛ وبذلك تم قبول فرضية الدراسة بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين دراية المصارف العراقية وإلمامها بنشاط الايجار ، وبين رغبتها وقدرتها في تمويل المشروعات المستأجرة ، ومما يؤكد هذه النتائج اختبار F قبولها الإحصائي ؛ إذ كانت المحسوبة (١١٨.٠٦٣) أكبر من الجدولية (٦.٩٢) عند مستوى معنوية (١%) وبدرجة حرية (٩٢/١) .

الجدول (١٧)

نتائج علاقات الارتباط والانحدار وفقا لإجابات أفراد العينة حول علاقة دراية فروع المصارف العراقية وإلمامها بنشاط الايجار مع رغبتها وقدرتها في تمويل المشروعات المستأجرة

اختبار F		R	R2	اختبار t		معامل الانحدار
الجدولية	المحسوبة *			الجدولية	المحسوبة *	
٦.٩٢	١١٨.٠٦٣	%٧٥	%٥٦.٢	٢.٦٣٣	١٠.٨٦٦	٠.٥٢٥

* مستوى المعنوية ١%

*** اختبار الفرضية الثالثة :**

" هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين مرونة عملية الايجار ورغبة المصارف العراقية وقدرتها في تقديم التمويل لمشروعات الايجار " .

من أجل اختبار صحة هذه الفرضية ، تم قياس معامل الارتباط ومعامل التحديد بين المتغير المستقل والمتغير التابع ؛ إذ تبين النتائج في الجدول (١٨) أنّ لمرونة عملية الايجار علاقة قوية مع رغبة المصارف العراقية وقدرتها في تمويل المشروعات المستأجرة التي أوضحها معامل الارتباط (R) (٧٧.٩%) ، فيما بلغ معامل التحديد (R2) (٦٠.٧%) ، أي أنّ للمتغير المستقل تأثيراً قوياً على المتغير التابع. كما يوضح الجدول أنّ قيمة معامل الانحدار لمرونة عملية الايجار (٠.٦٣٦) ، وتشير قيمة (t) المحسوبة لقيمة معامل الانحدار لهذا المتغير (١١.٩٣٠) وهي أكبر من الجدولية (٢.٦٣٣) وبمستوى معنوية (١%) بوجود الأثر ذي الدلالة الإحصائية لمرونة عملية الايجار على رغبة المصارف العراقية وقدرتها في تمويل المشروعات المستأجرة ؛ وبذلك تم قبول فرضية الدراسة بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مرونة عملية الايجار ورغبة المصارف العراقية وقدرتها في تمويل المشروعات المستأجرة ، ومما يؤكد هذه النتائج اختبار F قبولها الإحصائي ؛ إذ كانت المحسوبة (١٤٢.٣١٨) أكبر من الجدولية (٦.٩٢) عند مستوى معنوية (١%) وبدرجة حرية (٩٢/١) .

الجدول (١٨)

نتائج علاقات الارتباط والانحدار وفقاً لإجابات أفراد العينة حول علاقة مرونة عملية الايجار مع رغبة فروع المصارف وقدرتها في تمويل المشروعات المستأجرة

اختبار F		R	R2	اختبار t		معامل الانحدار
الجدولية	المحسوبة *			الجدولية	المحسوبة *	
٦.٩٢	١٤٢.٣١٨	%٧٧.٩	%٦٠.٧	٢.٦٣٣	١١.٩٣٠	٠.٦٣٦

* مستوى المعنوية ١%

*** اختبار الفرضية الرابعة :**

" هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإجراءات والقوانين المصرفية ورغبة المصارف العراقية وقدرتها في تقديم التمويل لمشروعات الايجار " .

تبين النتائج في الجدول (١٩) على أن للإجراءات والقوانين المصرفية علاقة قوية مع رغبة المصارف العراقية وقدرتها في تمويل المشروعات المستأجرة التي أوضحها معامل الارتباط (R) (٧٦.٩%) ، فيما بلغ معامل التحديد (R2) (٥٩.١%) الذي يدل أن للمتغير المستقل تأثيراً قوياً على المتغير التابع ، كما يوضح الجدول أن قيمة معامل الانحدار للإجراءات والقوانين المصرفية (٠.٦٤٠) ، وتشير قيمة (t) المحسوبة لقيمة معامل الانحدار لهذا المتغير (١١.٥٢٥) وهي أكبر من الجدولية (٢.٦٣٣) وبمستوى معنوية (١%) بوجود الأثر ذي الدلالة الإحصائية للإجراءات والقوانين المصرفية على رغبة المصارف العراقية وقدرتها في تمويل المشروعات المستأجرة ؛ وبذلك تم قبول فرضية الدراسة بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإجراءات والقوانين المصرفية و رغبة المصارف العراقية وقدرتها في تمويل المشروعات المستأجرة ، ومما يؤكد هذه النتائج اختبار F قبولها الإحصائي ؛ إذ كانت المحسوبة (١٣٢.٨٢٦) أكبر من الجدولية (٦.٩٢) عند مستوى معنوية (١%) وبدرجة حرية (٩٢/١) .

الجدول (١٩)

نتائج علاقات الارتباط والانحدار وفقاً لإجابات أفراد العينة حول علاقة الإجراءات والقوانين المصرفية مع رغبة فروع المصارف وقدرتها في تمويل المشروعات المستأجرة

اختبار F		R	R2	اختبار t		معامل الانحدار
الجدولية	المحسوبة *			الجدولية	المحسوبة *	
٦.٩٢	١٣٢.٨٢٦	٧٦.٩%	٥٩.١%	٢.٦٣٣	١١.٥٢٥	٠.٦٤٠

* مستوى المعنوية ١%

* اختبار الفرضية الخامسة :

" هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين تعهدات المشروع تجاه المصرف في تمويل الأصول ورغبة المصارف العراقية وقدرتها في تقديم التمويل لمشروعات الإيجار " .

لإجراء اختبار صحة هذه الفرضية ، تم قياس معامل الارتباط ومعامل التحديد بين المتغير المستقل والمتغير التابع ؛ إذ تبين النتائج في الجدول (٢٠) أن لتعهدات المشروع تجاه المصرف في تمويل الأصول علاقة قوية مع رغبة المصارف العراقية وقدرتها في تمويل المشروعات المستأجرة التي أوضحها معامل الارتباط (R) (٧٥.٤%) ، فيما بلغ معامل التحديد (R2) (٥٦.٩%) الذي يدل على أن للمتغير المستقل تأثيراً قوياً على المتغير التابع ، كما يوضح

الجدول أنّ قيمة معامل الانحدار لتعهدات المشروع تجاه المصرف في تمويل الأصول (٠.٧١٢) ، وتشير قيمة (t) المحسوبة لقيمة معامل الانحدار لهذا المتغير (١١.٠١٧) وهي أكبر من الجدولية (٢.٦٣٣) وبمستوى معنوية (١%) بوجود الأثر ذي الدلالة الإحصائية لتعهدات المشروع تجاه المصرف في تمويل الأصول على رغبة المصارف العراقية وقدرتها في تمويل المشروعات المستأجرة ؛ وبذلك تم قبول فرضية الدراسة بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين تعهدات المشروع تجاه المصرف في تمويل الأصول و رغبة المصارف العراقية وقدرتها في تمويل المشروعات المستأجرة ، ومما يؤكد هذه النتائج اختبار F قبولها الإحصائي ؛ إذ كانت المحسوبة (١٢١.٣٤٣) أكبر من الجدولية (٦.٩٢) عند مستوى معنوية (١%) وبدرجة حرية (٩٢/١) .

الجدول (٢٠)

نتائج علاقات الارتباط والانحدار وفق لإجابات أفراد العينة حول علاقة تعهدات المشروع تجاه المصرف في تمويل الأصول مع رغبة فروع المصارف وقدرتها في تمويل المشروعات المستأجرة

اختبار F		R	R2	اختبار t		معامل الانحدار
الجدولية	المحسوبة *			الجدولية	المحسوبة *	
٦.٩٢	١٢١.٣٤٣	%٧٥.٤	%٥٦.٩	٢.٦٣٣	١١.٠١٧	٠.٧١٢

*مستوى المعنوية ١%

المبحث الرابع : الاستنتاجات والتوصيات :

(أ) الاستنتاجات :

توصل الباحث في نهاية هذه الدراسة إلى جملة من الاستنتاجات ، أبرزها :

(١) عدم وجود إطار تشريعي ينظم ويحكم ممارسة قرار الايجار في العراق .

(٢) تخوف المصارف من هذه الصيغة التمويلية من حيث العائد والمخاطرة .

(٣) أثبتت الدراسة الميدانية للمشروعات العراقية الآتي :

(أ) رغبة المشروعات وقدرتها في ممارسة نشاط الايجار .

(ب) وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين دراية المشروع وإمامه بنشاط الايجار ومرونة عملية

الايجار ، وتعهدات المشروع المستأجر مقابل تمويل أصوله من جهة ، ورغبة المشروعات

وقدرتها في ممارسة نشاط الايجار من جهة أخرى .

٤) أثبتت الدراسة الميدانية للمصارف العراقية :

أ) رغبة المصارف وقدرتها في تقديم التمويل لمشروعات الايجار .

ب) وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين دراية المصارف العراقية وإمامها بنشاط الايجار، ومرونة عملية الايجار ، والإجراءات والقوانين المصرفية ، وتعهدات المشروع المستأجر تجاه المصرف في تمويل أصوله من جهة ، و رغبة المصارف العراقية وقدرتها في تقديم التمويل لمشروعات الايجار من جهة أخرى .

ب) التوصيات :

وفقاً لما خلصت إليه الدراسة من استنتاجات ، يوصي الباحث بالآتي :

١) حث المشرع العراقي إلى الإسراع في تشريع النصوص القانونية والضريبية التي تنظم عمل نشاط الايجار ، وذلك بتشكيل لجنة علمية مشتركة من ذوي الكفاءة والخبرة في التمويل والمحاسبة والقانون وأساتذة الجامعات لتحديد المبادئ والقواعد المالية والمحاسبية التي يجب اتخاذها في نشاط الايجار بالاستناد إلى معايير المحاسبة المالية الدولية .

٢) قيام الجهات ذات العلاقة بتشجيع الاستثمار عن طريق السماح للمصارف العراقية بإنشاء شركات الايجار التمويلي عن طريق قانون الاستثمار ، والإفادة من خبرات وكفاءات الشركات الأجنبية التي تمارس نشاط الايجار لإدخال التكنولوجيا المتطورة للبلد .

٣) تهيئة المحيط الاقتصادي والقانوني ؛ لإيجاد مناخ ملائم لتطور الايجار مصدراً تمويلياً والاهتمام به على نحو خاص .

٤) الدعم الحكومي المباشر وغير المباشر ، سواء كان ذلك يتعلق بالجانب المالي أم المعنوي لهذه الصيغة ، ومتابعة تطبيقها لضمان تكييف دائم ومستمر لهذه الصيغة التمويلية مع كل ما هو مستجد وضمان نجاحه .

المصادر :

١) توفيق ، جميل ؛ شريف ، علي ، " الإدارة المالية " ، القاهرة ، ١٩٨٤ .

٢) التهامي ، عبدالمنعم ، " التمويل مقدمة في المنشآت والأسواق المالية " ، القاهرة ، ١٩٨٤ .

٣) مختار ، إبراهيم ، " التمويل المصرفي " ، القاهرة ، ١٩٨٧ .

٤) حسين ، شوقي ، " التمويل والإدارة المالية " ، القاهرة ، ١٩٨٦ .

٥) شيحة ، مصطفى ، " البناء الاقتصادي للمشروع " ، الإسكندرية ، ١٩٨٠ .

6) Ei – Bey , " Credit bail mobilier " , P.U.F. , Que Saisje ,1981.

الملحق (١)

بيانات الدراسة :

(١)

لاوافق اطلاقاً	لاوافق	محايد	أوافق	أوافق تماماً	رغبة المشروع وقدرته في ممارسة نشاط الايجار
					١) لدى مشروعكم الرغبة والقدرة في ممارسة نشاط الايجار .

(٢) إلى أي مدى تتفق مع العوامل الآتية كونها تؤثر على رغبة مشروعكم وقدرته في ممارسة هذا النشاط ؟

لاوافق اطلاقاً	لاوافق	محايد	أوافق	أوافق تماماً	أولاً: دراية المشروع وإلمامه بنشاط الايجار
					١) كونك مديراً أو مسؤولاً مالياً للمشروع ، فإنك تمتلك الدراية والإلمام الكافيين بكل الجوانب المتعلقة بنشاط الايجار بوصفه مصدراً تمويلياً .
لاوافق اطلاقاً	لاوافق	محايد	أوافق	أوافق تماماً	ثانياً : مرونة قرار الايجار
					١) ارتباط الأقساط المدفوعة عن تأجير الأصل بالتزامن مع مايرد إلى المشروع من التدفقات النقدية الناتجة جراء استعمال الأصل .
					٢) إمكانية إلغاء الايجار في أي وقت عند انتفاء الحاجة من استعمال الأصل .
لاوافق اطلاقاً	لاوافق	محايد	أوافق	أوافق تماماً	ثالثاً : تعهدات المشروعات المستأجرة مقابل تمويل أصولها
					١) بساطة الإجراءات القانونية المطلوبة في الايجار مقارنة بما يتطلبه الاقتراض من الرهن والكفالات وغيرها .
					٢) قلة الضمانات التي يقدمها المستأجر للموَجِر بسبب بقاء ملكية الأصل للموَجِر .

الملحق (٢)

بيانات الدراسة :

(١)

لاوافق اطلاقاً	لاوافق	محايد	أوافق	أوافق تماماً	رغبة المصرف وقدرته في تمويل المشروعات المستأجرة
					لدى مصرفكم الرغبة والقدرة في تمويل المشروعات المستأجرة .

٢) يعتقد الباحث بأن العوامل الآتية تؤثر على رغبة وقدره المصارف في تمويل المشروعات عن طريق الايجار- فالى أي مدى تتفق مع الفقرات الآتية المتعلقة بهذه العوامل ؟

لاوافق اطلاقاً	لاوافق	محايد	أوافق	أوافق تماماً	أولاً: دراية المصارف العراقية والمها بنشاط الايجار بوصفه مصدراً تمويلياً للمشروعات.
					١) كونك مديراً أو محاسباً أو مراقباً مالياً في المصرف ، فإنك تمتلك الدراية والامام الكافيين بكل الجوانب المتعلقة بنشاط الايجار
لاوافق اطلاقاً	لاوافق	محايد	أوافق	أوافق تماماً	ثانياً : مرونة عملية الايجار .
					١) إمكانية المؤجر في اختيار المستأجر الذي تنسجم احتياجاته مع طبيعة الخدمة المقدمة إليه نتيجة للصلة الوثيقة بينهما للمرونة الكبيرة التي تقدمها شروط التعاقد .
					٢) ضمان استثمار قيمة الأصل حتى إنتهاء عمره الاقتصادي عن طريق التعاقد على الايجار مرة أخرى ، أو عن طريق البحث عن فرص الايجار الأفضل .
					٣) المحافظة على الأصول المؤجرة عن طريق تحميل المستأجر مخاطرة حيازة الأصل وتكاليف الصيانة والتأمين .
لاوافق اطلاقاً	لاوافق	محايد	أوافق	أوافق تماماً	ثالثاً : الإجراءات والقوانين المصرفية
					١) عدم وجود موانع قانونية مصرفية لممارسة المصارف التجارية نشاط الايجار .

					٢) إمكانية المصرف في إنشاء شركات متخصصة بالايجار تابعة له وتتمتع بالحوافز والإعفاءات عن طريق قانون الاستثمار .
					٣) إمكانية ممارسة المصارف نشاط تأجير الأراضي والعقارات .
لاوافق إطلاقاً	لاوافق	محايد	أوافق	أوافق تماماً	رابعاً : تعهدات المشروع تجاه المصرف في تمويل الأصول
					١) احتفاظ المؤجر بملكية الأصل وإمكانية استرجاعه عند اخلال المستأجر بشروط العقد وعدم التزامه بتسديد الدفعات المتبقية .
					٢) قدرة المؤجر على حجز الأصول كونه المالك القانوني لها مما يؤدي إلى الضمان الأكيد للمؤجر في تحصيل ما بذمة المستأجر من دفعات .